

القضية تتفاعل وتصل المحاكم المصرية.. الشيبى يصعد ضد حسين الشحات



«القاهرة:» الخليج

أكد المستشار هاني بكري محامي المغربي محمد الشيبى لاعب بيراميدز المصري التصعيد ضد حسين الشحات لاعب الأهلي ، بعد أن اعتدى عليه الأخير بالضرب والشم خلال مباراة بين الفريقين ضمن منافسات الدوري المصري في يوليو/ تموز 2023، لتصل الواقعة إلى المحاكم المصرية المدنية بدل الحكم فيها في اللجان القانونية للاتحاد المصري لكرة القدم.

وقال بكري في بيان: اللاعب (الشيبى) تلقى بتاريخ 31 مارس 2024 اثناء تواجده بالمملكة المغربية خطاباً من الاتحاد المصري لكرة القدم بشأن تحديد جلسة أمام لجنة الانضباط يوم 3 أبريل 2024 (أي بعد ثلاثة أيام فقط)، ومن الغريب أن هذه الجلسة تأتي بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على إحالة اللاعب لهذه اللجنة، فضلاً عن كونها أتت بعد ضغوط عديدة مارستها العديد من الجهات المعلومة للكافة. وفي هذا الصدد، يود اللاعب محمد الشيبى التأكيد على الحقائق الآتية:

أولاً: أنه لم يكن راغباً في أن يصبح الاتحاد المصري لكرة القدم وغيره طرفاً في نزاعه القانوني ضد اللاعب حسين الشحات، إلا أن الوضع الحالي بات يحتم على اللاعب الدفاع عن حقوقه والحفاظ على سمعته بكافة السبل المقررة قانوناً ولوائحياً.

ثانياً: إن ما ارتكبه اللاعب حسين الشحات لا يقف عند حد السلوك غير الرياضي (والمخالفة الرياضية) والذي يستوجب معاقبته تأديبياً من قبل الاتحاد المصري لكرة القدم، بل تعدى ذلك ليصبح اعتداءً جنائياً يعاقب عليه القانون الجنائي المصري ويشكل جريمة مكتملة الأركان منصوص عليها في قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017

ثالثاً: استقرت الأحكام والسوابق القضائية للاتحاد الدولي لكرة القدم وقراراته المختلفة ومحكمة التحكيم الرياضي على أن المسائل الجنائية تخرج عن اختصاص السلطات والهيئات الرياضية وتخضع لأحكام القانون الداخلي بالدولة وتختص السلطات الجنائية المحلية بالبث بها. إن القول بغير ذلك يشكل انتهاكاً صارخاً لأهداف ومبادئ الفيفا، ويستوجب تدخل لجنة الانضباط بالفيفا على الفور كونه ينطوي على تفسير خاطئ وجسيم لأهداف ومبادئ الفيفا.

رابعاً: يعد من قبيل الخطأ الجسيم الخلط بين المسؤولية التأديبية (الانضباطية) للاعبين من جهة، والمسؤولية التعاقدية والمدنية للاعبين من جهة ثانية، وبين المسؤولية الجنائية للاعبين من جهة ثالثة، فالمسائل الجنائية، كما استقرت عليه لوائح ولجان الفيفا ومحكمة الكاس، هي من اختصاص السلطات الجنائية المحلية في الدولة حصراً

خامساً: إن نزاع اللاعب مع حسين الشحات ما هو في حقيقة الأمر إلا دعوى جنائية أقامتها وحركتها النيابة العامة المصرية صاحبة الاختصاص الدستوري والقانوني الأصيل في مباشرة وتحريك الدعوى الجنائية، فهي الأمانة على الدعوى الجنائية ولها منا كل احترام وتقدير، وبالتالي فإنه من الخطأ بل ومن غير اللائق القول أن لجوء اللاعب للنياحة العامة حتى تمارس دورها الدستوري يشكل مخالفة صريحة للوائح اتحاد الكرة المصري ولوائح الفيفا

سادساً: يؤكد المستشار القانوني للاعب الدولي المغربي أن اللاعب لن يتنازل عن حقوقه وسيتخذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة نحو تصعيد الموضوع دولياً واللجوء إلى الجهات القضائية الدولية، بما فيها لجنة الانضباط بالفيفا، بهدف شكوى اتحاد الكرة المصري لحماية اللاعب من الضغوط والممارسات التي يتعرض لها